

مرور  
الكرام

طلاّف سراح  
خنزير الطوارئ

هذا موجز ما جرى

1- اعتقل الجنرال، ببناءً على نصيحة  
الحاخام، الناس في زنزانة ضيقه.  
ريثما يتضى له ترتيب أمره في  
ممارسة السلطة، التي كان قد سرقها  
للتتو، ثم حين علت الأصوات منددةً  
بهذا العملية، وضع معهم خنزيراً  
ضخماً تبعته منه رواحه خانقة.

2- بعد سنوات من العذاب والمعاناة،  
قتل فيها من قتل من المحبوبين.  
اختتاماً برائحة الخنزير ومنعها  
للعلاج من مضاعفات أمراض المكان  
الخانق وتعذيباً، أعلن الجنرال تنفيذ  
القسم الثاني من نصيحة الحاخام،  
 بإطلاق سراح الخنزير من الزنزانة،  
من دون أن يحدد ما إذا كان هذا  
الإجراء بصفة مؤقتة أم دائمة، تاركاً  
الباب مفتوحاً للتخمينات والتكتنفات،  
فيما يقي المحبوبون وحدهم  
بالزنزانة، من دون رواحه الخنزير.

3- صفت كائنات عجيبة، خارج  
الزنزانة، وهلت وأشادت ببروعة  
الجنرال وإنسانيته المفرطة وعدهه  
المطلق، وأقامت الاحتفالات بهذا  
الإنجاز التاريخي ويزف فجر الحرية.  
غير أنه لم يتطرق أحد لمصير البشر  
المحبوسين ظلماً، بعد عملية تحرير  
الخنزير، وإخراجه من الزنزانة.  
يشتهر التراث القديم بحكاية  
الحاخام والخنزير، التي من كثرة  
تردادها يكاد يحفظها الصغار  
والكبار. وهي حكاية عن رجل يعيش  
مع أسرته في غرفة صغيرة جعلتهم  
في حالة تملل من ضيق الحال  
وكآبة المعيشة. فذهب إلى رجل دين  
(حاخام) يستشيره في كيفية إنهاء  
هذه المعاناة التي جعلت الحياة لا  
تطاق، فما كان من الحاخام إلا أن  
نصحه بإحضار خنزير كي يشاركه  
والأسرة غرفة معيشتهم الرائسة.  
باقي القصة معروفة: تفاقمت المعاناة  
وتضاعفت الشكوى من الروائح  
الخانقة، حتى أوشك المحسورون مع  
الخنزير على الهلاك، فعاد الرجل  
إلى الحاخام يستغبيث، فأمره الأخير  
بإخراج الخنزير من الغرفة والتخلص  
منه، وبعدها استشعر الرجل وأسرته  
أن الغرفة صارت أكثر راحة وأن  
الحياة فيها صارت نعيمًا، قياساً  
بفترة جحيم الخنزير، ثم شكر  
الحاخام على هذا المعروف الذي  
أسداه له.

هل تجد فرقاً بين مضمون هذه  
الحكاية، وبين الاحتفالات الصاخبة  
بإعلان الجنرال عبد الفتاح السيسى  
لإيقاف عملية المد الأوتوماتيكي

لعامون الطوارى الذى يحيى  
المصريين، وغير المصرىين (الإيطالى  
جوليو ريجينى نموذجاً) فى  
السنوات السبع الماضية؟  
جيد أن يتم إخراج الخنزير من  
الغرفة الضيقه، لكن ماذما عن  
الضحايا المحبوبين ظلماً فيها،  
مثداً أن استولى الجنرال على الحكم



تشكيل حكومة كفاءات مدنية تقود للانتقال السياسي»، لافتاً إلى أن «الوثيقة الدستورية لم تلغ بل تعطل بعض بنودها». وتابع: «سنشكل الحكومة المقبالة (لم يحدد موعداً لتشكيلها) بطريقة ترضي كل السودانيين وتمثل كل الولايات»، مشيراً إلى أن «هدفنا رؤية حكومة انتقالية تدير البلاد، فيما تفرغ القوات المسلحة لمهامها بعيداً عن السياسة». وأشار إلى أن مجلس السيادة «سيكون كما هو في الوثيقة الدستورية، ولكن بتمثيل حقيقي من أقاليم السودان». كما أكد البرهان «النصيميم على استكمال هيأكل العدالة وهي المحكمة الدستورية ومجلس القضاء العدلي ومجلس النيابة». وقال: «نحن حريصون على استقلال القضاء وأجهزته، ونريد تشكيلاً محكمة دستورية ومجلس تشريعي مكون من شباب مستقلين بلا أجنحة». كما أعلن أنه سيتم إلغاء قانون الطوارئ فور تشكيل المؤسسات، وأن خدمات الإنترن特 ستعود تدريجياً، مضيفاً أن «كل ما ورد في اتفاق السلام بحobia من امتيازات سيتم الحفاظ عليه». وحول الإدانات لما حصل، قال إنه «أمر متوقع لأن ثمة دولات ترى أن تحركاتنا هي انقلاب، ولكنه ليس كذلك». وكان

سفراء يرفضون الانقلاب

دان سفراء السودان لدى فرنسا عمر بشير مانيسن، وبليجيكا والاتحاد الأوروبي عبد الرحيم احمد خليل، وسويسرا ومقر الامم المتحدة على بن ابي طالب عبد الرحمن، امس، اجراءات الجيش السوداني ضد الحكومة الانقلابية، وفق ما ذكرت وزارة الاعلام والاتفاقية (ضمن الحكومة المنحلة). واعلن السفراء في بيانهم انحيازهم «إلى مقاومة شعبنا البطولية، ونعلن ان سفارات السودان لدى فرنسا وبليجيكا وسويسرا سفارات للشعب السوداني وثورته».

بالقوة، وتخليص من كل الذين  
اعتضا على تلك الحديمة؟

ملمية التفاوض بين لبنان وإسرائيل

استمرت تداعيات أحداث الطيونة في العاصمة اللبنانية بيروت في 14 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، أمس الثلاثاء، مع جولة البطريرك الماروني بشارة الراعي، على رؤساء الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري والحكومة نجيب ميقاتي، بغية «احتواء الأحداث»، ومستهجناً دعوة رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، إلى الحضور صباح اليوم الأربعاء، إلى وزارة الدفاع في اليرزة (شرقي بيروت) للاستماع إلى إفادته، وإثر لقائه بري، أبدى الراعي استهجانه استدعاء جعجع «دون غيره في التحقيقات» بشأن أحداث بيروت الأخيرة. وأضاف أن «لبنان يربد قضاء حراً ومستقلًا، وليس طائفياً». وكان وكلاء جعجع قد تقدموا بمذكرة إلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية فادي عقيقي يبينون فيها أنَّ تبلیغ جعجع غير قانوني، كما تقدّم وكلاء بعض الموقوفين في أحداث الطيونة، بطلب تخفّي عقيقي فرفض تسجيل الطلب، الأمر الذي «يُعد مخالفًا للأصول القانونية» وفقاً لهم، مما دفعهم إلى طلب رد القاضي أمام محكمة استئناف بيروت التي ستنتظر بالطلب خلال الأيام المقبلة.

وبعد لقائه ميقاتي في السراي الحكومي، أكد الراعي أنه ورئيس الحكومة «متفقان على الحلول نفسها انطلاقاً من الدستور والقوانين، ولذلك فإن الواقع الذي نحن فيه اليوم يحثّ العودة إلى الدستور». وبعد لقائه عون في بعبدا، قال الراعي: «الأمور تحل سياسياً وليس في الشارع، وقد طرحت حلاً دستورياً على الرئيسين بري وميقاتي، ووُجدت كل التجاوب معه عند فخامة الرئيس، والحل لا يكون بالشارع والسلاح

| متابعة |



استمرت تداعيات أحداث الطيونة العاصمة اللبنانية بيروت في 14 أكتوبر تشرين الأول الحالي، أمس الثلاثاء، مع جبriel الطوريك الماروني بشاره الراعي، على رؤسها الجمهورية ميشال عون ومجلس الوزراء نبيه بري والحكومة نجيب ميقاتي، بـ «احتواء الأحداث»، ومستهجنًا دعوة رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، الحضور صباح اليوم الأربعاء، إلى وقوع الدفاع في اليرزة (شرقي بيروت) للاستدراك إلى إفادته. وإن لقائه بري، أبدى الراغب استهجانه استدعاء جعجع «دون غيره التحقيق» بشأن أحداث بيروت الأخيرة وأضاف أن «لبنان يريد قضاء حراً ومستوى وليس طائفياً». وكان وكلاء جعجع تقدموا بمذكرة إلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية فادي عقيقي يبيّن فيها أن تبليغ جعجع غير قانوني، كما تاتي وكلاء بعض الموقوفين في أحداث الطيونة بطلب تنفيذي فرفض تسجيل الطعون الأمر الذي «يعد مخالفًا للأصول القانونية وفقاً لهم، مما دفعهم إلى طلب رد القاضي أمام محكمة استئناف بيروت التي ستستكمل بالطلب خلال الأيام المقبلة.

وبعد لقائه ميقاتي في السراي الحكومي أكد الراعي أنه ورئيس الحكومة «متافق على الحلول نفسها انتطلاقاً من الدستنة والقوانين، ولذلك فإن الواقع الذي نحن فيه يحتم العودة إلى الدستور». ولفت لقائه عون في بعبدا، قال الراعي: «الأهم تحل سياسياً وليس في الشارع، وقد طرحت حلًا دستورياً على الرئيسين بري وميقاتي وووجدت كل التجاوب معه عند فخامة الرئيس، والحل لا يكون بالشارع والس

خسائر في الأرواح». وأعرب بيسكوف عن قلق موسكو من تطورات الأحداث في السودان، بالقول: «السودان مهم للغاية بالنسبة إلينا من جهة الدفع بعلاقتنا في مختلف المجالات. نتابع عن كثب ما يجري هناك».

أما في الحارة إثيوبيا، فقال رئيس الوزراء أبي أحمد، إن بلاده تتابع التطورات الحالية في السودان، محذراً من «خطورة الانزلاق إلى هاوية الخلافات ودوامة الاستقطاب السياسي». وشدد أبي أحمد في بيان نشره باللغة العربية، عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، على «أننا نتابع التطورات نتيجة للروابط الوثيقة والتاريخية بين شعوبنا، والتي تمتد عبر عهود مديدة»، مشيراً إلى أنه «في الوقت الذي نعبر فيه عن تفاؤلنا وثقتنا الراسخة في وجود مخرج من الأزمة الحالية، نرى أيضاً خطورة الانزلاق إلى هاوية الخلافات ودوامة الاستقطاب السياسي».

وأضاف: «نثق كل الثقة في أن تسود الخبرة والحكمة السودانية في استكمال استحقاقات الوثيقة الدستورية واتفاقية جوبا للسلام السوداني من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني»، محذراً من «تدخلات قوى الشر، التي تحطط من أجل فرض هيمنتها على منطقتنا والنيل من استقلالية قراراتنا المصيرية». بدورها، دعت الحكومة اليمنية، أمس الثلاثاء، جميع الأطراف في السودان إلى «تخليق لغة الحوار والمصلحة الوطنية لحفظ على مكتسبات المرحلة الانتقالية». وأعربت وزارة الخارجية اليمنية، في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية، عن متابعتها بقلق بالغ تطورات الأحداث في السودان.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

حدث في السودان على السلطة، «ترافق الأوضاع ما قام به الجيش الدستوري، وتاب اتخاذها الجيش الشعبي، الحكومة المدنية السوداني». كما نددت الولايات المتحدة بريطانياً مشتركاً في السودان، وطالع الثالث عن قلتها، وعدت قوات الأمم اعتقلتهم دون لبيان أصدرته وزن من جهته، دعا إلى أنطونيو غوتيرس «الإفراج الفوري» السوداني عبد الله «التعذيب» الانقلاب الذي ينتهي الع في مؤتمر صيحيوسياسي أكد الأمان من اتخاذ والشعوبات إلا تجعل «القيادة» لديهم حصانة كا يريدون لأنهن لن يهد من جهته، قال دميتري بيسكوف، الوضع في السودان على ضبط النفس إفاده صحفياً، تسوية الوضع أن يحدث هذا ودستوري في

بشأن أن تتبني هذه الإجراءات التي تتضمن التطلعات الديموقراطية للشعب السوداني في وقف المساعدات الأمريكية إلى السودان، وأعلن أن واشنطن أمرت «على الفور» وفي وضوء التطورات الأخيرة «بإيقاف تسليم 700 مليون دولار من صناديق الدعم الاقتصادي الطارئ إلى السودان، وكانت تهدف إلى دعم التحول الديمقراطي في البلاد». وأشار إلى أن واشنطن تعمل حالياً على تقييم الخطوات التالية التي ستتخذها بناء على الوضع الجديد في السودان. كذلك، اعتبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، في إفادة صحافية أول من أمس، أن «ما

تواصلت الإدانات الدولية للانقلاب العسكري في السودان، بينما تصدرت الولايات المتحدة قائمة المنددين بالخطوة وأعلنت كذلك عن تعليق تسليم مساعدات بقيمة 700 مليون دولار إلى السودان، فيما كان مجلس الأمن يعقد جلسة مغلقة طارئة لمناقشة المستجدات في هذه الدولة. وبعد إدانة وزارة الخارجية الأمريكية « بشدة » للانقلاب مساء أول من أمس الإثنين، قال مستشار البيت الأبيض للأمن القومي جيك سولييفان، أمس الثلاثاء، إن إدارة الرئيس جو بايدن على اتصال وثيق مع دول الخليج بشأن الوضع في السودان. وأضاف، بحسب ما نقلت عنه وكالة «رويترز»، أن الولايات المتحدة تتضرر في جميع الأدوات الاقتصادية المتاحة للتعامل مع الوضع. يأتي ذلك بعدما قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان مساء الإثنين إن «الولايات المتحدة تدين بشدة ما أقدمت عليه القوات العسكرية السودانية»، مبيناً قلقه البالغ إزاء تقارير عن استخدام قوات الأمن الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. وأضاف: «نرفض بشدة حل الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين والمؤسسات المرتبطة بها، وندعو إلى إعادة العمل بها على الفور». واعتبر بلين肯 أن الإجراءات التي أعلنتها القائد الأعلى للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، «تعرقل انتقال البلاد إلى الديموقراطية وبمثابة خيانة للثورة السلمية في السودان». وشدد على ضرورة الإفراج الفوري عن رئيس الحكومة المدنية عبدالله حمدوك، لافتاً إلى أن واشنطن «تدعم بحزم مطلب الشعب السوداني لإرساء حكومة مدنية تنقله إلى الديموقراطية». وأكد الوزير الأميركي أن واشنطن جادة في تحذيراتها



## سولييفان: نحن على اتصال مع دول الخليج بشأن السودان

# تندید متواصل... وامیرکا تعلق مساعدان

توصلت الإذادات الدولية للانقلاب العسكري في السودان، بينما تصدرت الولايات المتحدة قائمة المنددين بالخطوة وأعلنت كذلك عن تعليق تسليم مساعدات بقيمة 700 مليون دولار إلى السودان، فيما كان مجلس الأمن يعقد جلسة مغلقة طارئة لمناقشة المستجدات في هذه الدولة. وبعد إدانة وزارة الخارجية الأمريكية «بشدة» للانقلاب مساء أول من أمس الإثنين، قال مستشار البيت الأبيض للأمن القومي جيك سوليفان، أمس الثلاثاء، إن إدارة الرئيس جو بايدن على اتصال وثيق مع دول الخليج بشأن الوضع في السودان. وأضاف، بحسب ما نقلت عنه وكالة «رويترز»، أن الولايات المتحدة تتضرر في جميع الأدوات الاقتصادية المتاحة للتعامل مع الوضع. يأتي ذلك بعدما قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلين肯 في بيان مساء الإثنين إن «الولايات المتحدة تدين بشدة ما أقدمت عليه القوات العسكرية السودانية»، مبيناً قلقه البالغ إزاء تقارير عن استخدام قوات الأمن الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. وأضاف: «نرفض بشدة حل الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين والمؤسسات المرتبطة بها، وندعو إلى إعادة العمل بها» على الفور». واعتبر بلين肯 أن الإجراءات التي أعلنتها القائد الأعلى للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، «تعرقل انتقال البلاد إلى الديمقراطية وبمثابة خيانة للثورة السلمية في السودان». وشدد على ضرورة الإفراج الفوري عن رئيس الحكومة المدنية عبدالله حمدوك، لافتاً إلى أن واشنطن «تدعم بحزم مطلب الشعب السوداني لإرساء حكومة مدنية تنقله إلى الديمقراطية». وأكد الوزير الأميركي أن واشنطن جادة في تحذيراتها

**سوليفان: نحن على  
الصال مع دول الخليج  
بشأن السودان**



مع تصاعد الرفض الدولي للانقلاب في السودان، والحرار في الداخل ضده، خرج قائد الجيش عبد الفتاح البرهان أمسى الثلاثاء لتبرير ما قام به، مدعياً أن ما حصل هو تصحيح لمسار الثورة، مع تخويفه من المخاطر التي كانت فائمة كان من الممكن أن تقود إلى حرب، وهو ما قوبل بالرفض

مَبْانِيٌّ نَمَبْرَ  
تَرَيْرَ  
عَسْكَرِيٌّ  
بِفُزَاعَةِ الْحَرَبِ  
الْأُكْلِيَّةِ

**الخرطوم . العربي الجديد**

# الحادي عشر... العسكري... من كتاب واحد

عبد الله حمدوك مثل محمد البرادعي، وقوى التغيير في السودان مثل حركة «كفاية» المصرية، وال العسكري هم العسكر، والسودان مثل مصر، الكتاب واحد والجبل على الجرار. الخيار الخاطئ نفسه الذي وقعت فيه القوى الإسلامية في مصر، حين قررت التحالف مع المجلس العسكري لإنجاز انتقال ديمقراطي بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011، ثم القوى التقدمية حين قررت التحالف مع الجيش وبعد الفتاح السياسي بزعم تصحيح المسار في يونيو/حزيران 2013، هو نفسه التقدير السيئ الذي وقعت فيه القوى التقدمية واليسارية في السودان، عندما وضعت ثقتها في المجلس العسكري لإنجاز انتقال ديمقراطي كان واضحاً منذ بدايته أنه لن ينجح.

ومثلاً ابتلع العسكر في مصر القوى التقدمية التي ساعدتهم على الإطاحة بالرئيس الراحل محمد مرسي، ووجدت كثير من قوى جبهة الإنقاذ في مصر نفسها بعد 2013 بين المعتقلات والمطاردة والمنافي، كذلك فعل عسكر السودان: ابتلعوا القوى التقدمية التي شاركتهم الثورة على حكم عمر البشير، ووجدت قوى الحرية والتغيير، والتقديميون، أفراداً وكيانات، أنفسهم قيد الاعتقال والتجميد وخارج اللعبة، وكانت يقرأ العسكرية في الأقطار المختلفة من كتاب واحد.

قوى التغيير والتيارات التقدمية في السودان، كانت تدرك أن المكون

بعد ديسمبر/كانون الأول 2019، كان شريكاً في عقود الحكم البائسة فترة الرئيس السابق عمر البشير، ويتحمل بالقدر نفسه المسئولية عن النكبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وصل إليها السودان، وعن تقسيم البلد الذي صار بلدانًا، ومع ذلك وافقت على إقامة شراكة غير مضمونة مع هذا المكون، الذي لم تكن الديمقراطية يوماً في بيادغوجيا تكوينه أو في سطور تنشسته إطلاقاً.

غريبة الحكم والسيطرة لدى العسكر، هي نفسها لدى كل الطبقة العسكرية في دول العالم الثالث، يسميهما المناضل الجزائري الراحل عبد الحميد مهري «شهوة السلطة»، ولذلك يصعب في المجتمعات التي ما زالت تحنّ إلى مشاهد القوة تجاوزها. ومهري له قوله مشهورة أيضاً بأن «الديمقراطية التي تحميها الدبابات هي ديمقراطية مريضة». يمكن أن تكون الجزائر نموذجاً لذلك أيضاً، على الرغم من أن ظروف وملابسات تمركز العسكر في قلب نظام الحكم في الجزائر معايرة لظروف هيمنة العسكر على الحكم في دول أخرى.

الخميس 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021 م 1443 هـ العدد 2613 السنة الثانية  
Wednesday 27 October 2021

ستعود لاحقاً أم لا، فإن القرار يحول شبه الجزيرة بالكامل إلى منطقة أقرب للطبيعة العسكرية، من الناحية القانونية والواقعية. فوزير الدفاع أصبح بمثابة الحكم الأعلى لها، وله من السلطات والصلاحيات ما يفوق رئيس الوزراء والمحافظين. كما سيترتب على تلك التدابير آثار أخرى مثل تطبيق قانون حماية المنشآت العامة والحيوية في جميع تلك المناطق، مما يسمح بإحالة المدنيين المخالفين للتعليمات للمحاكمات العسكرية بعيداً عن قاضيهم الطبيعي، إلى جانب تحصين القرارات الصادرة بتلك التدابير من رقابة القضاء.

ويمثل وزير الدفاع بموجب هذا القرار في غير حالة الطوارئ - سلطة اتخاذ تدابير تعادل ما يُتخذ في ظل هذه الحالة. وبذلك، فلا وجاهة في ادعاء بعض الإعلاميين الموالين للنظام أن إنهاء حالة الطوارئ سيشمل سيناء، فقرار السيسي الأخير يجعل سيناء في «طوارئ فعلية» إلى أجل غير مسمى ومن دون أن تتطلب موافقة البرلمان، وليس كما في حالة الطوارئ

## فن إجراءات الثنائية

تبني قانون مكافحة الإرهاب، الذي يسمح للنظام بتحقيق نفس هدف نظام الطوارئ، متزامناً مع رهبة من القوانين سلسلة السمعة تلك قانون التظاهر، والسلام بعد عقد المحاكمات في ممهد بناء الشرطة ومقصارات الاتهام مركزياً، وقانون الكيانات الإرهابية، أصبح حياة المواطنين المصريين، رعاء والممارسين للعنف والارهاب حتى حد سواء، رهينة إجراءات ثنائية تضرب قيم العدالة وتخل محكمة المنصفة.

لها موافقة البرلمان. وعلى مدار سبع سنوات اكتظ العمل التشريعى المصرى بالعديد من القوانين الجديدة التي تحقق للنظام الأهداف الخاصة بنظام الطوارئ، من دون الاحتياج لإعلان حالة الطوارئ من الأساس، على رأسها قانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره السيسي في أغسطس/آب 2015، ومفتوح الطوارئ في هذا القانون يمكن في المادة 53 التي تنص على أنه «رئيس الجمهورية متى قام خطر من أحاطار الجرائم الإرهابية أو ترتب عليه كوارث بيئية، أن يصدر قراراً باتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام، بما في ذلك إخلاء بعض المناطق أو عزلها أو حظر التجول فيها، على أن يتضمن القرار تحديد المنطقة المطبق عليها لمدة لا تتجاوز 6 أشهر»، أي أنها تطبيقاً في تحديد التدابير المناسبة اتخاذها، من دون تحديدها حصراً، بما يشمل فرض حظر التجول وغيره.

ومثل الطوارئ تقريباً، تنص هذه المادة على عرض هذا القرار على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه، فإذا كان المجلس في غير دور الانعقاد العادي وجبت دعوته للانعقاد فوراً، وإذا كان المجلس غير قائم وجبأخذ موافقة مجلس الوزراء، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له، ويصدر القرار بموافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس، فإذا لم يعرض القرار في الميعاد المشار إليه، أو عرض ولم يقره المجلس اعتبر القرار كأن لم يكن ما لم يز المجلس خلاف ذلك. وتسمح هذا المادة لرئيس الجمهورية بأن يمد مدة تلك التدابير بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، وإن كتابة خلال 8 أيام، وهو ما يعتبر فرضاً لحالة الطوارئ، في أشد صورها تعسفاً، وبجعلها مستمرة.

قضايا المنظورة حالياً، ستظل منتظرة أمام محاكم أمن الدولة، بما في ذلك قضية الفتاح التي لم تبدأ جلساتها بعد، صدر فيها جميعاً أحكاماً غير قابلة طعن، كما يحدث في ظل حالة الطوارئ، لأن تغييراً لم يحدث. وبذلك يكون النظام ضمن استمرار التكبيل بمعظم القيادات النشطة المعارضين غير المرحب بخروجهم في الحياة العامة، فضلاً عن إيقاعهم كأوراق ساومة يمكنه اللعب بها مع الضغوط خارجية. أما القضايا التي ما زالت قيداً حقيقياً في النهاية العامة أو التي ستقدم لمحاكمة، فسوف تحال جميعاً إلى المحاكم الجنائية العادلة، والتي لم تعد أفضل الألا من محاكم أمن الدولة بعد السيطرة التنفيذية المطلقة على مرفق القضاء تحكم الأمني في اختيار رؤساء الهيئات الدوائر، لكن ما يستفيد منه المتهم هو كانية الطعن على أحكامها حتى مرحلة قضى.



**لا يُتوقع حصول تغيير على أداء الجيش أو الشرطة (على فهيم/فرانش برس)**

في القضية 1356 لسنة 2019 المتهم فيها مجموعة من النشطاء السياسيين الذين لا يجمعهم شيء إلا معارضتهما للنظام، فضلاً عن التوسيع في الإحالة السريعة للمعتقلين من جماعة «الإخوان» والفرادى غير المتنتمين للتيارات سياسية معينة، كما حدث سلفاً مع الباحث باتريك جورج الذى ما زال قيد المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ في المنصورة، والباحث البىساري أحمد سمير سلطانوى الذى تم اعتقاله منذ بضعة أشهر ويدلاً من إخلاه سبليه أحيل إلى محاكمة سريعة أمام محكمة أمن الدولة للجنح نتاج عنها الحكم عليه بالسجن 4 سنوات بسبب منشورات قديمة على موقع التواصل الاجتماعى مع عدم تحريك القضية الأصلية التى اعتقل على أساسها. ووفقاً لقانون الطوارئ، فإن جميع هذه لهم على ذمة قضية «الأمل». ثم تكرر الأمر مع رئيس حزب «مصر القوية» عبد المنعم أبو الفتوح الذى أحيل الشهر الماضى إلى المحاكمة على ذمة القضية 440 لسنة 2018 المتهم فيها عدد من قادة جماعة «الإخوان المسلمين» على رأسهم إبراهيم منير المقيم في الخارج، ومحمود عزت المعتقل منذ عام 2005 ولم يتم تحديد جلسة لها حتى الآن.

ثم تكرر مع الناشط السياسي علاء عبد الفتاح، والمحامى الحقوقى المحبوس منذ أكثر من عامين محمد الباقر، والناشط السياسى محمد أكسجين، والأخير الاقتصادى يحيى حسين عبد الهادى الذى كان قد أكمل عامين في الحبس الاحتياطى على ذمة القضية الأصلية المتهم فيها بحلول مارس/أذار الماضى، وفي الأسابيع الأخيرة فوجى بتوجيه اتهامات جديدة له بهذه الظاهرة بتدوير المعتقلين بإحالتهم سريعاً لمحكمة أمن الدولة العليا (الجنيات) باعتبار أن وقائع القضايا المنسوبة لهم قد وقعت في ظل حالة الطوارئ، وليس بمجرد جسدهم في قضايا جديدة، فهي ترتكز على استغلال التغيرات القانونية وافتغال احترام أحكام القضاء التي تدار فعلياً عن بعد بأوامر الأجهزة الأمنية.

بدأت هذه الظاهرة مع ثلاثة من المعتقلين في قضية «خلية الأمل»، منهم زياد العليمي وهشام فؤاد وحسام مؤنس، على ذمة قضية جديدة مجهولة الحيثيات، وجهت لهم فيها اتهامات بتكمير السلم العام ونشر أخبار كاذبة من خلال مجموعة من المنشورات التي تعود لسنوات سابقة على موقع التواصل الاجتماعى، بهدف ضمان استمرار جسدهم بعد انتهاء فترة الحبس الاحتياطى القصوى

**جو شو**  
JOE SHOW

برنامج سياسي ساخر  
رصد مضمون الإعلام الموالي لأنظمة سياسية  
ويقدمه بطريقة هزلية ساخرة

الخميس  
22:00 بتوقيت القدس  
19:00 GMT

القناة: شهيل سات HD 11310 V | مدار نايل سات HD 10727 H | مدار نايل سات SD 10971 H | القمر الصناعي HD 12520 V |

القناة: شهيل سات HD 11310 V | مدار نايل سات HD 10727 H | مدار نايل سات SD 10971 H | القمر الصناعي HD 12520 V |



# انها ء الطوارئ في مصر

# لا تعويض على تغييرات جوهرية

ذلك القضايا إلى المحاكم العادلة. والفارق بين الاثنين ليس في شخص القضاة، فمن الممكن أن تنتظر دائرة واحدة قضية مكتملة عادلة، وتنتظر قضية أخرى مكتملة أمن دولية طوارئ، لكن الفارق الرئيس أن الأحكام التي تصدر عن دوائر الطوارئ تكون نهائية ولا يجوز الطعن عليها، ويجب على رئيس الجمهورية أو من يفوضه التصديق على الأحكام، ويجوز له أن يعيد القضية لإعادة المحاكمة مرة أخرى. وترتبط طبيعة هذه المحاكم التي سبقت قائمة لنظر القضايا المنظورة أمامها أو التي أحيلت إليها بالفعل، بعدة تطورات اخذتها النيابة العامة بإيعاز من النظام خلال الفترة القصيرة الماضية، يمكن الآن قراءتها بشكل واضح بعد إنتهاء حالة الطوارئ.

وبينما كانت دوائر سياسية وحقوقية تبشر منذ شهر تقريباً بقرب الإفراج عن مجموعة محدودة من المعتقلين السياسيين المحكوم عليهم بأحكام جنائية وعسكرية بصحبة السجناء العاديين الذين تنطبق عليهم شروط العفو الرئاسي الأخير بمناسبة ذكرى نصر أكتوبر/تشرين الأول 1973 (الأمر الذي لم يتحقق) دشت النيابة العامة ظاهرة جديدة رصدتها «العربي الجديد» مبكراً في يوليو/تموز الماضي (أي قبيل قرار المد الأخير للطوارئ) بالإحالات السريعة للمعتقلين السياسيين الذين يثار بشأنهم اهتمام عربي ومطالبات بالإفراج، إلى محاكمات في قضايا وهمية جديدة أو في القضايا التي اعتقلوا بسببها، لتقنين استمرار اعتقالهم دون الدخول في حسابات قانونية معقدة، ارتباطاً بانتهاء فترة الحبس الاحتياطي المقرر حدتها الأقصى بعامين في قانون الإجراءات الجنائية. وتمت

وجود مؤشرات تؤكد أن الإدارة الأمريكية ستتشدد معه على الرغم من أنها أبدت في عامها الأول تساهلاً وخففت المبلغ المحجوز من قيمة المعونة السنوية مقابل لفت المجال العام. كما أنه -وبعيداً عن هذا التشدد- يرغب السياسي في موقع متمنى على مستوى المنطقة كزعيم إقليمي يمكن لواشنطن الاعتماد عليه.

كذلك يسعى الرئيس المصري إلى تغيير صورته التي كرستها الممارسات القمعية على مدى سبع سنوات ومن ضمنها واقعة خطف وقتل الطالب الإيطالي جوليوي ريجيني، وبالتالي فإن خطوة مثل إلغاء حالة الطوارئ مُعوّل عليها لتحقيق تلك الملحوظات السلبية. أو على الأقل إشعار الغرب بأن نظامه قد تخطى مرحلة القمع وأنه بالفعل في طور التغير ويمكن الاعتماد عليه ودعوه في مختلف الملفات، خصوصاً تلك المتعلقة بالمجال العام، ولا سيما ملف تمويل العمل الأهلي بصورته الجديدة التي تسيطر عليها جمعيات موالية للدولة، وتمويل استضافة المهاجرين، وتقديم المزيد من المساعدات المالية للمشروعات الحكومية التنموية بدلاً من توجيهها للمجتمع المدني.

### تغيير وحيد

كما تدعم طبيعة القرار الموجهة للخارج حقيقة أنه لن يطرأ أي تغيير على أداء الحكومة أو الجيش أو الشرطة ببعدها، وسينحصر التغيير الوحيد على القضاة، حيث توقفت النيابة العامة (من النيابات الكلية إلى نيابة أمن الدولة العليا) عن إحالة القضايا الجديدة والقضايا التي ما زالت محل تحقيق، إلى محاكم أمن الدولة طوارئ (الجنائية والعليا)، بما يعني إحالة

وسط خنق الحريات العامة والمجال العام، وغياب التداول الحقيقي للسلطة. هذا الواقع يجعل من قرار إنهاء حالة الطوارئ، والاحتفاء الإعلامي الرسمي به من نفس الأشخاص والجهات الذين كانوا يدافعون عن مد حالة الطوارئ كل ثلاثة أشهر على مدار أربع أعوام ونصف العام، مجرد رسالة موجهة إلى الخارج.

ويسود اعتقاد بأن صانع القرار المصري يحاول انتزاع رضا واشنطن وبباقي العواصم الغربية الرئيسية، لا سيما مع

**القاهرة\_ العربي الجديد**

---

جاء إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إنهاء حالة الطوارئ المفروضة في جميع أنحاء الجمهورية منذ أبريل/نيسان 2017 مفاجئاً لمراقبين، لكن البعض يرى أنه مجرد قرار صوري يعيد البلاد من حالة الاستثناء الصريحة إلى حالتها الواقعية التي تعيشه منذ وصول السيسي إلى السلطة، إذ يسيطر الأخير على الجيش والقضاء والحكومة



مجلس النواب محمد

بات مجلس النواب المصري مهدداً، نظرياً، بالحل، إثر قرار الرئيس عبد الفتاح السيسى (الصورة) عدم مد حالة الطوارئ، ونصت المادة 54 من الدستور على أنه «لا يجوز حل مجلس النواب أثناء سريان حالة الطوارئ»، وبذلك فإن وقف حالة الطوارئ يرفع القيد عن رئيس الجمهورية في هذا الحق المحفوظ بموجب المادة 37 من الدستور، والتي نصت عليه أنه «يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب عند الضرورة وبقرار معلن»، وبعد استفتاء الشعب».



# الاحتلال يحاول تبرير سبب دظر منظمات فلسطينية



# التحالف يقتل 85 حوثياً في صارب انسحاب إماراتي من معسكر العلم بشبوة



عناصر موالي للشرعية في شبوة (صالح العيدب/فرانس برس)

الحكومة معين عبد الملك. وخلال اللقاء بين السفراء وبين مبارك، تطرق الأخير للجهود التي تبذل لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض وتوحد الصف لمواجهة العدوان المستمر الذي تشنه مليشيا الحوثي على الشعب اليمني، وفق موقع يمنية.

مصدر عسكري لـ«المراكز الإعلامي للقوات المسلحة»، إن المعارك تركزت في جبهة العدين، على اطراف مديرية جبل حيشي، وجبهة حضران والصياحي، وأسفرت المعارك عن «وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف مليشيا الحوثيين»، وفق المصدر، يأتي ذلك بينما تواصل الجهد الدبلوماسي لحل الأزمة اليمنية.

وفي السياق، وصل السفير الفرنسي لدى اليمن جان ماري صفا، والسفير الهولندي بيتر ديريك هوف، والسفير الألماني هوبيرت يوهيف، والقائمة بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن ماريون بيتير سيمبني، إلى العاصمة المؤقتة إنفصالاً على مواقع تمركز الحوثيين في عرض من جبهات غرب المحافظة. وقال

## من المتوقع أن تنسحب القوات الإماراتية من منشأة بلحاف

عملية استهداف» في منطقتي الكسارة شمال غرب مأرب والجوبة جنوب مأرب، ما أدى إلى «تمدیر 9 آليات العسكرية والقضاء على 85 عنصراً إرهابياً». بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن ماريون ل وليس، والمبعوث السويدي إلى اليمن بيتير سيمبني، إلى العاصمة المؤقتة إنفصالاً على مواقع تمركز الحوثيين في عرض من جبهات غرب المحافظة. وقال

إلى أن «من بقي داخل المعسكر هم جنود يمنيون من شبوة وخارجها وعملوا تحت قيادة التحالف، ومهمتهم حالياً هي حماية المعسكر حتى تستلمه قوات الجيش الوطني من القوات السعودية التي تولت عملية تنسيق الانسحاب وكذلك التسلیم». ونفي المصدر وجود توفر كما يتم الترويج في وسائل الإعلام، مؤكداً أن ما يتم ياتي ضمن برنامج وتفاهمات بين الأطراف المعنية وإشراف سعودي.

وحتى مصر أمس، لم يكن الجيش اليمني قد تسلم المعسكر بعد، وساد حدث عن أن المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، حاول حشد قبائل من شبوة في مسعى منه لمنع تسلیم المعسكر لقوات الشرعية أو من يصفهم «بالآخون»، فضلاً عن قيامه بحملة إعلامية ضد سلطات شبوة والشرعية على خلفية التطورات الأخيرة، لكن لاقت، أشارت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إلى توجه اللواء على بن علي المصبغي مع قوات كبيرة، لاستلام معسكر العلم، وهو قائد ما يسمى محور شبوة، مشيراً إلى معلومات تفيد بأنه يوالى المجلس الانتقالي، لكنه يعمل ضمن قوات التحالف، وكان يقود قوات كبيرة ويقاتل في مناطق البقع والملاحظ في محافظة صعدة.

وباتي هذا الانسحاب بعد توترات كادت تؤدي إلى انفجار عسكري في شبوة بين قوات الشرعية والقوات الإماراتية الموجودة في المحافظة بعد اتهام السلطات المحلية القوات الإماراتية باسعاد لتدريب قوات وميليشيات لانقلاب على الشرعية في المحافظة، ونشر الفوضى ومنع الحكومة من إعادة تشغيل منشأة بلحاف على بحر العرب وتتصدير الغاز.

وفي يوليوب توزع الماضي، حاصرت القوات الحكومية اليمنية منشأة «بلحاف» ومعسكر «العلم»، وطلبت من القوات الإماراتية مغادرتها، وقبل اندلاع عarak بين الجانبين تدخلت السعودية وأبرمت اتفاقاً بين الطرفين يقضي بانسحاب قوات أبوظبي، بعد 3 أشهر، أي في أكتوبر/تشرين الأول الحالي.

من جهة أخرى، كانت المعركة لا تزال محتدمة في محافظة مأرب الاستراتيجية، وقد أعلن التحالف بقيادة السعودية أمس مقتل 85 عنصراً من جماعة الحوثيين في غارات جوية خلال الساعات الـ24 الماضية، وأوضح التحالف في بيان أنه نفذ 21

**عدن - العربي الجديد**

غادرت القوات الإماراتية صباح أمس الثلاثاء، من معسكر «العلم» في محافظة شبوة جنوب شرق اليمن، وهو معسكر العلم، وذلك على خلفية ضغوط ممنة تطال بضرورة مغادرة جميع قوات الإمارات من المحافظة النطية، وأكدت مصادر عسكرية ومحلية في شبوة لـ«العربي الجديد»، «مفاوضات القوات الإماراتية مع العسكرية فجر أمس، وتوجهها نحو منفذ الوديعة العسكري (مديرية عدن في شبوة) تأمين محيط العسكرية لإنتمام إجراءات استسلامه بالتنسيق مع الجانب السعودي». وذكرت المصادر أن قوات الجيش الوطني ستتسلم معسكر العلم الاستراتيجي بعد انسحاب قوات الإمارات منه، وقد يقى بداخله جنود يمنيون يتبعون لقوات التحالف بعد إبلاغهم بضرورةبقاء في المعسكر حتى تسلمه إلى قوات الشرعية بواسطة الجانب السعودي.

ووفق المصادر، فإن عمليات انسحاب القوات الإماراتية من معسكر العلم تأتي ضمن تفاهمات بين المبنين وال سعوديين والإمارتيين والتي قضت خلال الفترة الماضية بانسحاب القوات الإماراتية بشكل نهائي من محافظة شبوة، وبدأت أمس الثلاثاء، عملية الانسحاب من معسكر العلم، على أن تنسحب مأرب والمحافظة خلال الفترة خلال الأسابيع المقبلة من منشأة بلحاف في مديرية عدن في شبوة، لـ«العربي الجديد»، إن القوات التي بقىت في محيط معسكر العلم هي قوات خاصة، مشيرة

# العربي الل一周

نشرة إخبارية يومية شاملة ترصد أهم الأحداث العربية والعالمية وتداعياتها عبر شبكة واسعة من المراسلين وحوارات معمقة مع المحللين والمختصين

**يومياً**  
20:00 بتوقيت القدس  
GMT 17:00 بتوقيت دمشق

الل一周

alaraby.com

Sehili Sat | 11310 V  
Madar Nabil Sat | 10727 H  
50 | 10971 H  
Hot Bred | 12520 V

## منتدي دمشق

### الأحد الساعة 22:00 بتوقيت دمشق

ندوة حوارية أسبوعية، تستلهem تجارب المنتديات السياسية والصالونات الفكرية التي نشطت في سوريا منذ بدايات القرن العشرين، وتعيد إحياء النقاشات البناءة في القضايا الجوهرية والمسكوت عنها، وصولاً إلى بلورة الأسئلة السورية التي تقود إلى بحث جاد وموضوعي ومنهجي عن الحلول الأكثر ملائمة لواقع السوريين ومنتسباتهم، من دون إقصاء ولا انحياز.

SyriaTelevision syrtelevision syr\_television TelevisionSyria Syr\_Television